المقياس المفقود: مساهمة في إحياء الاقتصاد السياسي

The Missing Measure: A Contribution to the Revival of Political Economy

محمد عادل زكي
Muhammad Adel Zaky
كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية (مصر)
Faculty of Law, Alexandria University (Egypt)

تاريخ الاستلام: 2026/03/13 تاريخ القبول: 2026/03/27 تاريخ النشر: 2026/06/30

ملخص

يُسلط هذا المقال الضوء على أوجه الْقصور في نظرية القِيمة، كما تطورت عبر تاريخ الاقتِصَاد السّياسيّ، وخصوصًا في أعمال كارل ماركس، مع التّركيز على تصحيح مِقياس القِيمة. وفي هذا الإطار، يسعى المقالُ إلى استعادة أهمية الاقتِصَاد السّياسيّ كعلم اجتماعيّ، بعدما أعلن موته عندما فقدت نظريَّة القِيمة القدرة على إنتاج الْقوانين العِلميَّة الموضوعيَّة المفسرة للظواهر المرتبطة بالنّشاط الاقتصَاديّ، بمعزل عن تقلُّبات السُّوق وتأرجحات الأثمان.

كلمات مفتاحيَّة: الاقتصَاد السّياسيّ، كارل ماركس، مقياس القِيمة، نظرية القِيمة.

Abstract

This article highlights the shortcomings of value theory as it developed throughout the history of political economy, particularly in the works of Karl Marx, with special emphasis on rectifying the measure of value. In this context, the article seeks to restore the significance of political economy as a social science, after its demise was proclaimed when value theory lost its capacity to produce objective scientific laws capable of explaining phenomena associated with economic activity independently of market fluctuations and oscillations in prices.

Keywords: Political Economy; Karl Marx; Measure of Value; Value Theory
JEL Codes: B12, B41, D63

***المؤلف المرسل:** محمد عادل زكي

1. مقدمة:

يعتمد "رأس المال" لماركس على نظرية في القِيمة، هي نفسها النَّظرية الَّتي يُشيَّد عليها مجمل الجسم النَّظريّ للاقتصَاد السّياسيّ. ولا يمكن، عِلميًا، اعتبار النّظريَّة، أي نظريَّة، قادرة على تفسير الواقع إذا كانت مشروطة بالاستعانة بما هو خارجها، أو باستمداد مقوماتها الأساسيَّة من غيرها. انطلاقًا من هذه الفرضيَّة، يناقش هذا المقالُ مدى صحة مِقياس القِيمة لدى ماركس، ولدى عِلم الاقتِصَاد السّياسيّ من باب أولى؛ فإذا كان المقياس غير سليم، أو يستمد وجوده من خارجه ويلتمس مقوماته من غيره، تعيَّن الاعتراف بأن نظرية القِيمة، الَّتي ينهض عليها بنيان الاقتِصَاد السّياسيّ، غير مُكتملة، وبالتَّالي الإقرار بأن "رأس المال" لماركس، والاقتِصَاد السّياسيّ بأسره يعاني من مُشكلة جوهريَّة قد تفضي، ما لم يُصحَّح هذا المقياس، إلى تحييده أو تهميشه، وهو ما حدث بالفعل حين هيمنت نظريَّات فن التَّسيير على مجمل النَّظرية المدرسيَّة، وهي نظريات تبريرية، بيَّنت التّجربة التَّاريخيَّة فشلها، ليس فقط في تقديم حلول للأزمات المزمنة للنظام الاقتصَاديّ، بل فشلها أيضًا في مجرد تفسير هذه الأزمات.

أولًا: نظريَّة القِيمة بحالتها الرَّاهنة

تبرز نظرية القِيمة بوصفها النَّظريَّة الكاشفة عن القوانين الموضوعيَّة الحاكمة للإنتاج والتَّوزيع داخل النَّشاط الاقتصادي على الصعيد الاجتماعيّ، مهما كان شكل التَّنظيم السّياسيّ السَّائد. وكلما كانت الأدوات الفكريَّة المستخدمة في الكشف عن القوانين الموضوعية سليمة عِلميًا، أمكن التَّعامل مع الواقع بذكاءٍ وفعاليَّة. من هنا تتبدَّى ضرورة تكوين الوَعي، النَّاقد، بنظرية القِيمة في صيغتها الرَّاهنة. وهو الْوَعي الَّذي لا يتشكَّل إلا من خلال فحص أدواتها الفكريَّة، ولا سيما مِقياس القِيمة، وتتبع مسار تَكَوُّنها التَّاريخيّ[1] على أيدي الآباء المؤسّسين للاقتصَاد السّياسي، بدءًا بسميث، مرورًا بريكاردو، وانتهاءً بماركس.

(1) من العمل إلى النقود إلى العمل مرة أخرى

لقد كان سميث على يقين بأن العمل هو المقياس الحقيقيّ للقِيمة[2]، لكنه لم يتمكّن من إحكام صياغة نظريَّة عامَّة في هذا الشَّأن. فعندما طرح على نفسِه السُّؤال: كيف تُقاس القِيمة؟ وجدَ، في مرحلة أولى من تفكيره، أن القيمة "تُقاس" بالزَّمن المنفق في إنتاج السلعة. لكنه ما لبث أن اكتشف، في مرحلةٍ ثانية، أن الزَّمن يعجز عن "تقدير" القِيمة تقديرًا دقيقًا صالحًا للمقارنة بين السلع؛ بسبب اختلاف الأعمال وتفاوتها من حيث المشقَّة ودرجة البراعة [3]. ومن ثم اضطر إلى الاعتراف بأن الزَّمن وحده لا يَكفي، وأن العمل المنفق في إنتاج السلعة لا يصلح "معيارًا" تقديريًا دقيقًا. ليصل، في مرحلةٍ فكرية ثالثة، إلى نتيجة مفادها أن القِيمة لا تُقدَّر بالعمل المبذول في السلعة نفسها، بل بكميَّة من سلعةٍ أخرى، أي بكميَّة العمل المتجسّدة في السلعة المتبادَل بها. لكنه أيضًا لم يطمئن إلى هذا الحل،

وأقرّ بأنه يَفتقر إلى الوضوح والطَّابع الموضوعيّ، فتركه لينتقل إلى النقود[4] بوصفها وسيط التَّبادل العام. غير أنه اكتشف هنا أيضًا أن النقود تتغير قِيمتها ارتفاعًا وانخفاضًا؛ فاضطر إلى التَّراجع مرة أخرى إلى العمل، إنما العمل المبذول في سبيل إنتاج السلعة المتبادَل بها، باعتبار العمل الشَّيء الْوحيد الَّذي لا يتغير في "قيمته الذَّاتية". وهكذا انتهى سميث، ودون أن يقتنع تمامًا، إلى أن قِيمة السلعة تُقاس بكمية العمل المتجسِّد في السلعة الأخرى المتبادَل بها، وأن للسُّوق الدور الحاسم في التَّسوية بين الأعمال المختلفة من حيث المشقّة والبراعة؛ إذ تقوم المساومة الاجتماعيَّة في السُّوق بتسوية الفروق بين الأعمال المختلفة [5]، لا طبقًا لقانون علميّ صارم، بل وفق توافقات عمليَّة تكفي بالكاد لتسيير الحياة اليوميَّة، دون أن ينجح في تأسيس قانون موضوعيّ مُستقل يَحكم هذا التَّبادُل. وسوف ينتقل هذا الفكر بأكمله، وبكل مشكلاته، إلى ريكاردو، الَّذي سيحاول تجاوزه.

(2) **هروب من خلال القِيمة النِّسبيَّة**

فقد أتي ريكاردو، وسعى، منذ الفصول الأولى من كتابه "مبادئ الاقتصاد السّياسي والضرائب"، إلى معالجة الازدواج الَّذي أصاب تحليل سميث حينما ذهب إلى أن السلعة تتحدد قيمتها بقيمة السلعة الأخرى المتبادَل بها، فرفض منطق سميث على أساس من أنه يفضي إلى أن تصبح للسلعة قِيمتان تبعًا لسلعتي التَّبادل.[6] ولهذا يقرر أن القِيمة لا تُفهم بوصفها مقدارًا مُطلقًا، بل علاقة نسبية تَتحدد بكمية العمل الضروريّ المبذول في إنتاج سلعةٍ ما مقارنةً بكمية الْعمل الضروريّ المبذول في إنتاج السلعة الأخرى المتبادَل بها. غير أن هذا التحوُّل لا ينطلق، في جوهره، من نقد مباشر لسميث، بل من سؤال لم يستطع الاقتصَاد السّياسي الإجابة عنه، وهو: لماذا يكون الأجر أقل من القِيمة الَّتي يَخلقها العمل؟ ولذلك يُقصي ريكاردو البحث في القِيمة المطلقة، ويركّز على القِيمة النِّسبية بوصفها المجال الْوحيد، في تصورهِ، القادر على تَفسير هذه الفجوة. ومن هنا، ومع احتفاظه، مثل سميث، بالعمل أساسًا للقِيمة، على الأقل في مرحلةٍ أولى من تفكيره، يرفض ريكاردو أن تُقاس القِيمة بكمية العمل المنفَقة في إنتاج سلعة بعينها، ويصرّ على أنَّها تُقاس بالعلاقة النِّسبيَّة بين كميتي العمل في السلعتين محل التَّبادل.[7] وفي هذه المرحلة من تفكيره، يمنح الذَّهب مكانة مميّزة كمقياس عام، لاعتقاده أنه يقترب من المتوسط التقنيّ الْعام لإنتاج السلع[8]. غير أن هذا اليقين يتصدع لاحقًا، حين يعترف ريكاردو نفسه بأن الذَّهب، أو العمل، أو أي سلعة أخرى، لا يمكن أن تُشكّل مقياسًا ثابتًا للقِيمة، وأن الاقتصَاد السّياسيّ، في صيغته القائمة، يعجز عن تقديم هذا المعيار الموضوعي.[9] مع اعترافه بأنَّ العلم قد يقدّم، يومًا ما، المقياسَ الصحيحَ للقيمة من الناحية العلمية. وبذلك يصل ريكاردو إلى مأزقٍ نظريٍّ موازٍ لمأزق سميث؛ فبعد أن تخلّى عن ازدواج القيم وركّز على النسبيّ، ظلّ عاجزًا عن تأسيس قانونٍ موضوعيٍّ ثابتٍ للقيمة. وعلينا أن ننتظر ماركس كي نرى كيف تلقّى فكر أسلافه، وما الذي فعله به: هل تجاوزه أم كرّر، وبالدقّة نفسها، أخطاءهم؟

(3) قِياس غير ممكن وأَزمة بلا حل

انطلق ماركس، ربما على خلاف أسلافه، من تَحليل أعمق لمجمل الجسم النظريّ للاقتصاد السّياسي[10]، غير أنه في مسألة مقياس القِيمة لا يعترف بوجود أزمة نظريَّة ناجمة عن اختلاف الأعمال من حيث المشقَّة والبراعة. وبدلًا من إعادة النَّظر في المقياس ذاته ووحدة القياس، يقرر ماركس أن الأعمال ذات المشقَّة ودرجات البراعة المختلفة يمكن اختزالها، في السُّوق، إلى كمياتٍ من العمل البسيط من خلال "عمليّة اجتماعيّة" تجري "من وراء ظهور المنتجين" [11]. وهذا الموقف مرجعه تصور ماركس لمقياس القيمة، والَّذي لا يخرج، في الجوهر، عن أسلافه؛ فحينما طرح ماركس السُّؤال: كيف نقيس مقدار القيمة؟ انتهى إلى تسلسل مفاده: القِيمة تُقاس بكمية العمل، وكمية العمل تُقاس بوقت العمل، ووقت العمل يجد معاييره في أجزاء محدَّدة من الزَّمن كاليوم والسَّاعة، أي إن القيمة تُقاس في النهاية بالزمن.[12]

وعلى هذا النحو يتكرس الخلط المنهجيّ بين المقياس (كمية العمل) ووحدة القياس (اليوم، والسَّاعة، والدقيقة) إذ إن كمية العمل ليست أداة قياس ولا مقياسًا بالمعنى العلميّ، كما أن كمية العمل نفسها لا تقاس بالزَّمن، لأن قياس الزَّمن يتم بآلة مُستقلة هي السَّاعة، وبوحدات محدَّدة كالدقيقة والثانية. لكن ماركس يتجاهل كل هذه الحقائق الواضحة، وينتقل، دون مراجعة هذا الخلل، إلى تقرير أن الذَّهب هو مقياس القِيمة، بوصفه تجسيدًا اجْتماعيًا للعمل البشريّ، وأنه يُستخدم لتحويل قيم السلع إلى أثمان، أي إلى كمياتٍ تصوريَّة من الذَّهب، بل ويذهب إلى أن الذّهب صار مقياسًا للقيمة لأن السلع كافة "قاست قيمها من خلاله".[13]

غير أن هذا التَّبرير لا يصمد عِلميًا. فالذّهب، بوصفه منتوجًا، هو نفسه في حاجة إلى مِقياس لقيمته، وقيمته، كما يقرر ماركس نفسه في مواضع أخرى، ليست طبيعيَّة ولا ذاتيَّة، بل تتجسّد اجْتماعيًا داخله. ومن ثم لا يمكن للذّهب أن يكون مقياسًا للقِيمة، لأنه ليس خارج الظَّاهرة الَّتي يُفترض أن يقيسها، بل هو أحد عناصرها. فالقول إن الذَّهب أصبح مقياسًا للقيمة لأن السلع قاست قِيمها من خلاله لا يقدّم معرفة، بل يصوغ مسلّمة بلا أساس. إذ لا يجوز عِلميًا أن نعرف قيمة سلعة ما عَبر قيمة سلعة أخرى لم تُقَس قيمتها بدورها بمقياسٍ مُستقل. فمعرفة قيمة الذَّهب يجب أن تسبق استعماله في القياس، لا أن تُستمدّ من وظيفته في التَّبادل. ومن هنا يتضح أن انتقال ماركس من العمل كمقياس للقِيمة إلى الذّهب، كما فعل أسلافه من قبل، لا يحل الإشكال، بل يضاعفه؛ فبدلًا من تصحيح المقياس ووحدة القياس، يجري تعميم مقياس غير صحيح، ثم يُغطّى كل هذا الخلل، بكثافة لغويَّة مضللة، بالتمييز بين الذَّهب كـ "مقياس" للقيمة والذَّهب كـ "معيار" للأثمان! وهو تمييز لا يقدّم حلًا؛ لأن المشكلة الأصليَّة، وهي غياب مقياس عِلمي ثابت للقِيمة، تظل قائمة، سواء تعلَّق الأمر بالعمل أو بالذَّهب.[14] وبذلك، ينتهي ماركس، في مسألة مقياس القيمة تحديدًا، إلى إعادة

إنتاج المأزق نفسه: إقرارٌ بالقِيمة بوصفها علاقة اجْتماعيَّة، مع الإبقاء على مِقياس غير محدد عِلميًا، ووحدة قياس ملتبسة، لا تمكّن من ضبط مقدار القيمة ضبطًا موضوعيًا. مع تجاهل كامل لتحفظات أسلافه.

ثانيًا: تَحوُّل الْعَجز النَّظريّ إلى تأويلٍ مشوَّه

يكشف تتبّع مسار تطوّر مقياس القيمة، من آدم سميث إلى ريكاردو ثم إلى ماركس، عن حقيقة أساسيَّة مفادها أن الاقتصاد السّياسي لم ينجح في إقامة وحدة قياس موضوعيَّة دقيقة للقِيمة. فقد ظل العمل يُطرح باعتباره المقياس النظريّ العام، غير أن اختلاف الأعمال من حيث المشقَّة والبراعة حال دون تحويله إلى معيار قياس فعليّ يسمح بالمقارنة الدقيقة بين المنتجات. وإزاء هذا العجز، وجد مؤسسو الاقتصاد السّياسي أنفسهم مضطرين إلى إحالة المسألة إلى السُّوق، حيث تتحدد العلاقات التبادليَّة عمليًا. وما أن تمت الإحالة إلا وفقدت نظرية القِيمة قدرتها على الاكتفاء بذاتها، لأنها أصبحت تستمد حكم الظَّاهرة موضوع دراستها من خارجها. من قوى السُّوق!

وقد جرى في الأدبيات الاقتصاديَّة اللاحقة التَّعامل مع ارتباك أسلاف ماركس كأمر طبيعي بوصفه تعبيرًا عن الطَّابع الأولي للمحاولات التأسيسيَّة في الاقتصاد السّياسيّ. غير أن الأمر اختلف عند الانتقال إلى تحليل ماركس، نظرًا لما يمثله ماركس من حالة أيديولوجيّة!

ولقد رأينا أن ماركس يقرر أن القيمة تُقاس بزمن العمل الضروريّ اجتماعيًا. ووفقًا لهذا التَّعريف تصبح قِيمة القلم الَّذي استغرق إنتاجه ثلاث ساعات من العمل الضروريّ مساوية لتلك السَّاعات الثلاث. ولكن، القيمة، كما نعرف هي كمية عمل متجسّد في المنتوج، وحينما نقول إن قيمة القلم تساوي ثلاث ساعات من العمل الضروري، فنحن لا نكون قد عرّفنا قيمة القلم، بل نكون قد ذكرنا فقط الزمن الَّذي استغرقه إنتاجه. فالساعة، بوصفها وحدة قياس، لا تقيس القيمة، وإنما تقيس الزمن لا غير. ومن ثمّ فإن ردّ القيمة إلى ساعات العمل لا يعني قياسها، بل يعني استبدالها بشيء آخر مختلف عنها. إننا، في هذه الحالة، لا نقيس القيمة بقدر ما نقيس الزمن المنفق في سبيلها. وهذا يشبه تمامًا محاولة قياس الطول بالجالون، أو قياس الارتفاع بالنيوتن؛ إذ لا يكفي أن يكون الشيء مرتبطًا بغيره حتى يصلح مقياسًا له. فكما أن وحدات الحجم أو القوة لا يمكن أن تقيس الطول، كذلك لا يمكن لوحدة الزَّمن أن تقيس القيمة. ومن ثمّ فإن القول بأن العمل المقاس بالزَّمن هو مقياس القيمة لا يقدّم حلًا لمشكلة القياس في الاقتصاد السياسي، بل يكشف عن غياب المقياس أصلًا.

وتظهر مشكلة المقياس بوضوح أكبر حين نحاول تطبيق هذا المقياس على تبادل الأعمال المختلفة في مشقتها وبراعتها. فإذا استخدمنا ساعة العمل كوحدة قياس، فإن النَّظرية تقود إلى نتيجة مؤدَّاها مبادلة ساعة عمل البنَّاء بساعة عمل الجرّاح، لأن كلتيهما تمثلان ساعة من الْعمل الضروريّ. وهذه النتيجة تضع النّظرية في مأزق واضح، لأنها تتجاهل الفوارق النَّوعية بين الأعمال.

ومن هنا تتبدَّى ثلاثة مسارات ممكنة: الاعتراف بوجود خلل في مقياس القيمة يستدعي البحث عن المقياس الصحيح علميًا وهذا ما سوف نفعله بعد قليل إحياءً لعلم الاقتصاد السياسي. أو الذهاب إلى السُّوق بوصفه المجال الَّذي تُحسم فيه هذه الفروق عمليًا، وهذا ما فعله ماركس وأسلافه من قبله، فأخرجوا نظرية القيمة من حقل العلم وفتحوا الباب على مصراعيه لتيارات التبرير والتَّجريب. أو اللجوء إلى تأويلات مشوَّهة لنصوص ماركس من أجل إنقاذ النظريَّة، بحالتها الماركسيَّة بالأساس، من أزمتها، فانتهت إلى صياغة تصور للقيمة يخرج عن الإطار التَّقليديّ لعلم الاقتِصَاد السّياسيّ، مُستندًا إلى عبارة ماركس القائلة إن"القيمة ليست خاصية فيزيائية للسلعة"[15]، وهي عبارة جرى توظيفها لتبرير الغموض الَّذي يحيط بمسألة قياس القيمة، عند ماركس، بدل الاعتراف بالمشكلة بقصد حلّها. وتم الانتهاء، بعد العجز عن بلوغ المقياس الصّحيح للقيمة، إلى إهدار نظريَّة القِيمة بالأساس، فنقرأ:

"**ليس من الضروري أن نبحث عن مقياس عملي للقيمة من شأنه أن يجعل ممكنًا معادلة منتجات العمل في السوق. فمهمة نظرية القيمة مختلفة تمامًا. إنها مهمة نظرية وليست عملية... الاقتصاديون الذين سعوا وراء مقياس عملي للقيمة كانوا مخطئين في فهمهم لمهمة نظرية القيمة... نظرية القيمة لا تبحث عن مقياس خارجي للقيمة، بل تسعى لتفسير أسباب وطبيعة القيمة الداخلية... العمل المجرد ليس استهلاكًا فيزيولوجيًا للطاقة البشرية، بل هو شكل اجتماعي للعمل... الوقت الاجتماعي الضروري للعمل ليس مقدارًا معطى مباشرة، بل يتحدد من خلال العملية الاجتماعية لمعادلة العمل في السوق**."[16]

في هذا النص، المتعيَّن اتخاذه نموذجًا على إهدار نظرية القِيمة، بعد مسخها، أثر العجز عن بلوغ المقياس الصحيح، يجري التَّحايل بهدف أوحد وهو عدم الاعتراف بقصور نظرية القِيمة بحالتها الرَّاهنة، وبحالتها الماركسيَّة على وجه التَّحديد، حتى لو تطلب الأمر الحديث عن نظريَّة قِيمة أخرى. نظرية قيمة مهمتها ليست ذات فائدة عمليَّة! نظرية قِيمة لم يفهمها الاقتصاديون! نظريَّة قِيمة تسعى إلى تفسير أسباب القيمة وطبيعتها الدَّاخليَّة بالإحساس لا بالمقياس. نظريَّة قِيمة تستند إلى عبارات غامضة من قبيل "الشكل الاجتماعيّ"، الَّذي لا يقاس، إنما أيضًا يحس! وفي النهاية أيضًا نعود إلى السُّوق بسلام:"**فزمن العمل الضروريّ اجتماعيًا... يتحدد من خلال العملية الاجتماعية لمعادلة الأعمال في السُّوق**".

وهنا يجب أن نسأل النَّص أعلاه، والتَّساؤل هنا جوهريّ لفهم الاقتصَاد السّياسيّ نفسه: مَن الَّذي قرر، بكل تلك الثقة، أن القيمة ليست ذات دور عمليّ؟ ومَن الَّذي جرَّدها من دورها في تَحليل النَّشاط الاقتصَاديّ؟ وإذا كانت نظريَّة فحسب، فكيف مَفصل ماركس جسمه النظريّ حولها من أجل تحليل علاقات الإنتاج الرأسماليَّة؟ ومن باب أولى، ماذا نفعل بنص ماركس الصّريح:"كيف سنقيس مقدار القيمة؟... إن ذلك يكون بكمية ما تتضمنه من العمل... أما كمية العمل فتُقاس بطول العمل، بوقت

العمل، ووقت العمل يجد معاييره في أجزاء محددة من الزمن كالساعة واليوم..."؟ وكيف نعرف، على مستوى الواقع العمليّ، أن الرَّأسمالي يستغل العامل سواء أكان عامل المنجم أم أستاذ الجامعة؟ هل نلجأ إلى الشعرية الاقتصَاديَّة، ونناقش الأخلاق الْعامة، ونرتشف الأحاسيس الجياشة، ونقول أننا نستشعر ذلك، وقلوبنا تشعر بالاستغلال الواقع على العامل؟ أم أننا بحاجة إلى قياس ملموس، رقميّ، محدَّد، للقيمة الزَّائدة الَّتي يستحوذ عليها الرَّأسمالي؟ أليست كل نماذج ماركس في الريع، والفائدة، والأجر، وربح التاجر، وتجديد الإنتاج الاجتماعيّ، وكل حسابات تكوين معدَّل الربح العام وتحول قيم السلع إلى أثمان إنتاج، قائمة جميعها على قيم قابلة للقياس اجتماعيًا؟ الواقع أن مَن يتعامل مع الاستغلال، مثلًا، كمفهوم أخلاقي سيَّال لا يُقاس، لا يختلف عمّن يزعم أن الجاذبية رأيٌ ثقافي، أو أن الكهرباء حالة شعوريَّة. فالاستغلال ليس انطباعًا، ولا شعورًا، بل رقم قابل للحساب بين عملٍ مدفوع وعملٍ غير مدفوع. ومَن يرفض القياس لا يحمي العلم، بل يفرغه من مضمونه. وحتى ما يسمّى "التبادل غير المتكافئ"، ذائع الصيت، بين شمال غني وجنوب فقير، يظل كلامًا مرسلاً ما لم يُترجم إلى كميات محددة: كم ساعة عمل انتُزعت؟ وكم قيمة انتقلت؟ بدون أرقام، وبدون قياس، لا توجد نظريَّة، إنما مجرَّد صخب لغويّ، شعريّة اجتماعيَّة فارغة، أو هراء أكاديمي مسلّح بمصطلحات فخمة، إنما باهتة لا معنى لها. باختصار، إن لم نمتلك أداة قياس محدّدة، ووحدة قياس ثابتة، وطريقة حساب دقيقة، فستظل نظريات الاقتصاد السياسي مجرد حكايات يسردها أناس يملكون حسًا شعوريًا فائقًا للظلم، لكنه عاجز عن الرَّصد الحقيقيّ. والقيمة، على هذا النحو، ككمية من المجهود الإنسانيّ المتجسد في المنتوج، يمكن قياسها، ويمكن حساب فائضها، ويمكن تحديد مَن يستولي على ماذا، كل ذلك بأرقام واضحة، بلا فلسفة جوفاء، وبلا "عمليَّات اجتماعيَّة" غامضة.

إنَّ أولى مقتضيات الأمانة العلميَّة كانت توجب على أولئك الَّذين استماتوا في الدفاع عن قشور النَّظريَّة، ولو بإهدار جوهرها، الإقرار بما يعتريها من قصور، بدلاً من الانخراط في محاولات بائسة لـ "ترقيع" المتناقضات، أو القسر الفكريّ الَّذي يسعى لليّ عنق الحقائق؛ فرارًا من مجابهة مأزق قياس القيمة، بوصفه المحور الجوهريّ الَّذي تتمفصل حوله القوانين الحاكمة لجميع ظواهر الإنتاج والتَّوزيع على الصعيد الاجتماعيّ. فالغريب أنه بينما يسعى العلم إلى نزع الحجاب عن الأرقام ليرى من خلالها علاقات الإنتاج الاجتماعي، يحاول البعض، نتيجة قصور النظرية وغياب المقياس، إعادة الحجاب ذاته، بدلًا من تصحيح النَّظرية واستكمالها. فإذا كانت القيمة لا تُقاس، فإن "رأس المال" لم يعد كتابًا في الاقتصاد السّياسي، بل غدا ديوانًا من الشعر الحزين على أحوال العمال. غير أن الحقيقة أبسط وأقسى: فالرأسمالي لا يستولي على مشاعر العامل، بل على القيمة الزَّائدة. والقيمة الزَّائدة لا تُحَسّ ولا تُتأمَّل، بل تُعَدّ وتُحسَب، ثم تتحول في النهاية إلى أرصدة بنكية لا تعرف الغموض ولا تعترف به.

ثالثًا: تَصحيح مِقياس القِيمة

إنَّ الحقيقة العلميَّة الَّتي لا سبيل إلى إنكارها هي أنَّ المجهود الإنسانيّ المبذول في إنتاج الشيء، وهو (القيمة)، ليس سوى طاقة متجسدة في المنتوج. وهذه الطَّاقة يمكن قياسها على نحوٍ دقيق بالسُّعر الحراريّ، بوصفه وحدة قياس الطَّاقة الَّتي يحتاجها الجسم الإنسانيّ كي يعمل، والَّتي يكوِّنها وينفقها أثناء أدائه للعمل. فالجسم لا ينجز فعله الإنتاجيّ إلا عبر استهلاك المواد الغذائيَّة، أي عبر تحويل الطَّاقة الكيميائيَّة المختزنة في الغذاء إلى طاقة ميكانيكيَّة تتجلَّى في العمل. وحين تتجسَّد هذه الطَّاقة في المنتوج، فإنَّها تكسبه قيمته.

وبالاستناد إلى هذه الوحدة من القياس، وهي وحدة ثابتة، يصبح في وسعنا أن نعرف مقدار الطَّاقة الَّتي يستقبلها الجسم الإنسانيّ ومقدار الطَّاقة الَّتي ينفقها، أي أن نقيس على وجه الدقَّة ما يحتاجه الجسم في الظروف المختلفة وعند أدائه لمختلف الأعمال. وسنرمز إلى السُّعر الحراريّ الضروري بالحرفين (NC)[17]. وهذه الكميَّة من الطَّاقة هي بالضبط ما عجز علم الاقتصَاد السِّياسيّ عن بلوغه حين توقَّف عند قياس القيمة بوحدة الزَّمن، مكتفيًا بساعة العمل معيارًا لما لا يُقاس بالسَّاعة.

غير أنَّ العامل، بوصفه منتج القِيمة، لا يستطيع أن يبذل هذا المجهود إلَّا إذا توافرت له وسائل العيش الضَّروريَّة: من غذاء وملبس ومسكن وسواها. فالغذاء هو المصدر المباشر للطَّاقة الَّتي تمكِّن العامل من العمل؛ أو بعبارة أدق، لأنَّه الوسيلة الَّتي يجري عبرها تحويل الطَّاقة الكيميائيَّة إلى طاقة ميكانيكيَّة تتجلَّى في المجهود الإنسانيّ. وقد مكَّنتنا علوم الغذاء والفيزياء والكيمياء الحيويَّة ووظائف الأعضاء من معرفة مقدار السُّعرات الحراريَّة الَّتي يستهلكها الإنسان عند أدائه لأنواع مختلفة من الأعمال، وهي السُّعرات الَّتي تتجسَّد بدورها في المنتوج، فتكسبه القيمة. ووفقًا للجدول أدناه[18]، أصبحنا نعلم اليوم أنَّ البنَّاء، على سبيل المثال، يستهلك خلال ثماني ساعات من العمل نحو 1400 (س.ح)، أي أنَّ هذا المقدار من الطَّاقة يتجسَّد في منتوجه. كما يستهلك العامل في مصنع الحديد خلال المدَّة نفسها نحو 1900 (س.ح)، في حين يستهلك الحدَّاد 2400 (س.ح)، وعاملة المصنع 1100 (س.ح)، أمَّا المعلِّمة فتستهلك نحو 800 (س.ح) تتجسَّد في الخدمة الَّتي تؤدِّيها. ومعنى ذلك أنَّ معرفةَ قيمةِ القلم، ومن ثمَّ قيمةَ أيِّ سلعةٍ أو خدمةٍ، إنَّما تتوقَّف على معرفة مقدارِ الطَّاقة المبذولة في إنتاجه، لا على مقدارِ الزَّمن الَّذي استغرقه هذا الإنتاج، كما ظلَّ علمُ الاقتصادِ السِّياسيِّ يفترض طوال قرنين من الزمان.

كمية استهلاك الطاقة، بالسُّعر الحراريّ، الَّتي يبذلها رجل قياسي (65 كجم)

طبيعة الحركة	نشيط، مثل: (أعمال مكتبية، محام، طبيب، محاسب،	متوسط النشاط، مثل: (عمال البناء، باستثناء	نشيط جداً، مثل: (بعض الأعمال الزراعية،	نشيط بصورة غير عادية، مثل: (الحطاب، الحداد، جر

	معلم، مهندس معماري، عامل في متجر)	الأعمال الشاقة، معظم عمال الصناعة الخفيفة، صيادو الأسماك)	النجار، الأعمال غير الماهرة، عمال الحديد، عمال المناجم، الرياضيين)	العربات)
في الفراش (8 ساعات)	500	500	500	500
في العمل (8 ساعات)	1100	1400	1900	2400
خارج ساعات العمل (8 ساعات)	1500 - 700	1500 - 700	1500 - 700	1500 - 700
مجموع الطاقة المبذولة (24 ساعة)	3100 - 2300	3400 - 2600	3900 - 3100	4400 - 3600
متوسط كمية الطاقة المبذولة	2700	3000	3500	4000

Handbook on Human Nutritional Requirements (Geneva: W.H.O., 1974)

كمية استهلاك الطاقة، بالسُّعر الحراريّ، الَّتي تبذلها إمرأة قياسية (55 كجم)

طبيعة الحركة	نشيطة، مثل: (الأعمال المكتبية، معلمة، ربات المنزل، معظم المهن الأخرى)	متوسطة النشاط، مثل: (عاملات في الصناعات الخفيفة، عاملة المخازن أو المتجر)	نشيطة جداً، مثل: (بعض أعمال الحقل وبصفة خاصة أعمال الفلاحة)	نشيطة بصورة غير عادية، مثل: (أعمال الإنشاءات، رياضيات)
في الفراش (8 ساعات)	420	420	420	420
في العمل (8 ساعات)	800	1100	1400	1800
خارج ساعات				

العمل (8 ساعات)	980 - 580	980 - 580	980 - 580	980 - 580
مجموع الطاقة المبذولة (24 ساعة)	2200 - 1800	2400 - 2000	2700 - 2400	3200 - 2800
متوسط كمية الطاقة المبذولة	2000	2200	2600	3000

Handbook on Human Nutritional Requirements **(Geneva: W.H.O., 1974)**

غير أنَّ القياس هنا لا يستند إلى احتياجات الفرد المنعزل من السُّعرات الحراريَّة، لأنَّ الأفراد يختلفون في الطول والوزن والبنية الجسديَّة وسواها من الخصائص؛ فقد يحتاج أحدهم إلى قدرٍ من السُّعرات يزيد أو ينقص عمَّا يحتاجه غيره. لذلك يُعتدّ، وكما ذكرنا، بكمية السُّعرات الحراريَّة الضروريَّة اجتماعيًّا، وهي الكميَّة الَّتي تمكِّن العامل العادي من ثلاثة أمور: أن يعمل، وأن يعيش بوصفه عاملًا، وأن يجدِّد إنتاج طبقته على الصعيد الاجتماعيّ.

ومن ثمَّ فإنَّ الأجر لا يتضمَّن فقط ما يضمن للعامل البقاء حتَّى يوم العمل التَّالي، بل يتضمَّن أيضًا ما يضمن استمرار وجود الجيش الصناعيّ الاحتياطيّ، أي أبناء الطَّبقة العاملة الَّذين سيُدفَع بهم لاحقًا إلى سوق العمل.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نفهم لماذا يفوق أجر المهندس المعماري أجر الحدَّاد، على الرغم من أنَّ الحدَّاد يستهلك 2400 (س.ح) في حين لا يستهلك المهندس سوى 1100 (س.ح). فالأجر لا يتضمَّن فحسب الطَّاقة الضروريَّة كي يعمل العامل ويعيش كعامل، بل يتضمَّن أيضًا الطَّاقة الَّتي أنفقت اجتماعيًّا في سبيل تكوينه وإعداده لمهنته؛ أي الطَّاقة الَّتي أنفقت كي يصبح المهندس مهندسًا والحدَّاد حدَّادًا قادرين على دخول سوق العمل. وعلى هذا النَّحو، تضمن الطَّبقة الرَّأسماليَّة، من خلال الأجر الَّذي تدفعه، أن يَخلق العامل مثله، أي أن تتجدَّد الطَّبقة العاملة ذاتها جيلاً بعد جيل، وبذلك يتجدَّد معها الوجود الاجْتماعيّ للرأسماليَّة نفسها.

وكما يُعتدّ بكمية الطَّاقة الضروريَّة اجتماعيًّا في شأن الْعامل المنتج، يُعتدّ بها كذلك في شأن المنتوج نفسه. فعند التَّبادُل، ووفقًا لقانون القِيمة، لا بدَّ من أخذ نوعين من الطَّاقة في الاعتبار: الطَّاقة المباشرة المبذولة في إنتاج الشيء، أي المجهود الحيّ المتجسِّد في المنتوج، والطَّاقة المختزنة في الأدوات والمواد الَّتي استُخدمت في إنتاجه، أي المجهود المتراكم المتجسِّد في وسائل الإنتاج. ومن ثمَّ فإنَّ قيمة المعطف لا تتحدَّد بالطَّاقة المباشرة المنفَقة في إنتاجه فحسب، بل كذلك بالطَّاقة المختزنة في مواده وأدوات إنتاجه. فإذا كان المعطف قد تطلَّب 100 (س.ح) من الطَّاقة الحيَّة و50 (س.ح) من

الطَّاقة المختزنة، فإنَّه يتبادل مع قطعة نسيج تطلَّبت 80 (س.ح) من الطَّاقة الحيَّة و70 (س.ح) من الطَّاقة المختزنة، لأنَّ مجموع الطَّاقة المتجسِّدة في كلٍّ منهما متساوٍ.

وأخيرًا، فإنَّ الاعتداد بهذه الطَّاقة يتم دائمًا على أساس الطَّاقة الضروريَّة اجتماعيًّا وفقًا للفن الإنتاجيّ السَّائد. فإذا كان إنتاج كمية معيَّنة من الملابس يتطلَّب 200 (س.ح)، ثم ظهرت آلة جديدة أو تقنية حديثة تتيح إنتاج الكمية نفسها بـ 50 (س.ح) فقط، فإنَّ القيمة الاجتماعيَّة ستتحدَّد في النهاية وفق هذا الفن الإنتاجيّ الجديد. وبذلك سيُعتدّ بـ 50 (س.ح) لإنتاج تلك الكميَّة من الملابس، أمَّا من يظلّ يستخدم التقنية القديمة الَّتي تتطلَّب 200 (س.ح) فسيتحمَّل وحده تبعة تأخُّره عن اللحاق بالفن الإنتاجيّ السَّائد. إذ حين يذهب بمنتوجه إلى السُّوق لن يبادله بمنتوج أنفق في إنتاجه 200 (س.ح)، بل بمنتوج لم يُنفق في إنتاجه سوى 50 (س.ح) وفقًا للظروف الاجتماعيَّة السَّائدة.

وعلى هذا النَّحو، لا يَحكم التبادُل في المجتمع الرأسماليّ الزَّمن الَّذي يُنفقه الأفراد في العمل، بل مقدار الطَّاقة الاجْتماعيَّة الضروريَّة المتجسِّدة في الأشياء.

رابعًا: اختبار صحة المقياس المقتَرح

وفي سبيل اختبار صحة فرضيتنا بصدد تصحيح مقياس القِيمة، والاعتداد بالسعر الحراريّ الضروريّ، فلنفترض أن المجتمع يدخل عمليَّة الإنتاج وتحت يده مليار سُعر حراري ضروريّ، جرى التَّعبير عنها بمليار وحدة من الورق الملوَّن، وقد ثُبِّت على كل ورقة أنها تمثل سُعرًا حراريًا واحدًا (س.ح). ويستطيع حامل أي ورقة من هذه الأوراق أن يتخلّى عنها ليحصل في مقابلها على وحدة واحدة من مادة غذائية أُنفِق في سبيل إنتاجها سُعر حراري واحد.

ينطلق الرأسمالي من هذا الوضع فيحوِّل 600 مليون ورقة ملوَّنة، أي ما يُعادل 600 مليون سُعر حراري، إلى وسائل إنتاج. فيخصِّص 300 مليون ورقة لشراء مواد العمل؛ فيعطي منتجي المواد الخام والمواد المساعدة هذا المقدار من الأوراق الملوَّنة ويأخذ منهم في المقابل ما يحتاج إليه من تلك المواد. ثم يخصِّص 300 مليون ورقة أخرى لشراء أدوات العمل، فيدفعها إلى منتجي الأدوات ويحصل منهم على ما يلزمه من وسائل الإنتاج. وبعد أن يكتمل بين يديه ما يحتاج إليه من مواد وأدوات، ينتقل إلى شراء قوة العمل؛ فيتعاقد مع العمال لتحويل المواد، بواسطة الأدوات، إلى منتجات، ويدفع لهم 400 مليون ورقة ملوَّنة تمثل 400 مليون سُعر حراري. وعندئذٍ يباشر العمال العمل بحيث تعود المليار ورقة الملوَّنة إلى الرَّأسمالي في صورة سلع تتكوَّن قيمتها من مجموع قيمة المواد وقيمة الأدوات وقِيمة قوة العمل، أي: 300 + 300 + 400. غير أن توقّف العمليَّة عند هذا الحد لا يحقق للرَّأسمالي أي جدوى؛ فقد أنفق مليار وحدة في صورة أوراق ملوَّنة، ثم عادت إليه المليار نفسها في صورة سلع. ولو كان يتوقَّع هذه النتيجة سلفًا لما اتخذ قرار الإنتاج أصلًا. ومن ثم لا بد أن يُنتج العمال في مصنعه قيمة تفوق تلك الَّتي

حصلوا عليها. عليهم أن يولّدوا طاقة زائدة. والرّأسمالي يعلم ذلك من البداية، بل إن عقد العمل ذاته يقوم على هذه الحقيقة.

فالعامل يستطيع بورقة ملوَّنة واحدة، مثلًا، أن يشتري مادة غذائيّة بُذل في سبيل إنتاجها سُعر حراري واحد، غير أن هذه المادة نفسها تمنحه عشرة سُعرات حراريَّة تمكِّنه من العمل ثماني ساعات، بل قد تمده بالطَّاقة ليوم كامل مؤلَّف من أربع وعشرين ساعة. فإذا افترضنا أن كل ورقة ملوَّنة تمنح العامل عشرة سُعرات حراريَّة، وافترضنا كذلك، تبسيطًا، أن هذه العشرة سعرات تمثل الحد الأدنى اللازم لبقاء العامل حيًا قادرًا على العمل، فإن معنى ذلك أن العمال تلقّوا من الرأسماليين 400 مليون سُعر حراري، لكنهم ردّوا إليهم هذه الأربعمائة في صورة منتجات، وأضافوا إليها 3600 مليون سُعر حراري في صورة منتوج زائد. هنا تتجلى القيمة الزَّائدة. فالرأسمالي يعطي العامل الورقة الملوَّنة مقابل ثماني ساعات عمل، بينما يبذل العامل خلال هذه السَّاعات طاقة تعادل عشرة أضعاف ما دفع له. وهذا الفارق بين ما دفعه الرَّأسماليّ وما حصل عليه هو عين القيمة الزَّائدة؛ وهي الشرط الَّذي بدونه يكف الرأسمالي عن الاستثمار ويتعطل تجديد الإنتاج في المجتمع. ويُلاحظ كذلك أن مواد العمل وأدوات العمل تدخل عملية الإنتاج بقدر ما يُستهلك منها فحسب، فتنتقل قيمتها إلى المنتوج انتقالًا مباشرًا، وقدرها هنا 600 مليون وحدة.

ولنضرب مثالًا آخر. نحن نعرف أن العامل الَّذي يعمل في مصنع للصناعات الخفيفة يحتاج إلى 1400 (س.ح)، فلو افترضنا أن هذا العامل يعمل في يوم عملٍ مؤلَّف من 8 ساعات في مصنع لإنتاج الحلاوة الطحينية، ويُنتج 1400 قطعة، وزنُ كل قطعةٍ 100 جرام، تُعطي كل واحدةٍ منها 500 (س.ح) تقريبًا. فمعنى ذلك أن كل قطعة من هذا المنتَج تحتوي على واحد (س.ح) وحينما يقوم عامل البناء، الَّذي يحتاج إلى1400 (س.ح) بشراء واستهلاك 3 قطع، فإنه يحصل على1500 (س.ح)، تمكنه من العمل خلال يوم مؤلَّف من 8 ساعات، يُنفقها أثناء البناء ومن ثم تتجسد في المنتوج. ولكن الرَّأسماليّ لم يدفع للعامل قيمة عمل البنَّاء؛ لم يدفع الرأسماليّ الـ 1500 (س.ح) الَّتي سوف يُنفقها عامل البناء، بل قام الرَّأسماليّ فحسب بدفع قيمة الـ 3 (س.ح) الَّتي أنفقت في سبيل إنتاج المادة الغذائيَّة الَّتي بإمكانها إعطاء البنَّاء الـ 1500 (س.ح). وعليه، فإن الرَّأسماليّ سيقوم بدفع 3 (س.ح) ولكنه سيحصل من البنَّاء على1500 (س. ح)، هذا الفارق، وكما ذكرنا، يستأثر به الرَّأسماليّ كقيمة زائدة يقوم بتركيمها لتجديد الإنتاج على نطاقٍ متسع.

وإذا أردنا تقريب الفكرة أكثر بوحدات النَّقد، وهي في مثالنا الورق الملوَّن، أمكن القول إن عامل المصنع الَّذي يتناول بضع جرامات من الحلاوة مع كسرة خبز لا تتجاوز قيمتهما بضعة جنيهات يستطيع أن يعمل ثماني ساعات كاملة وينتج خلال هذه السَّاعات قيمة اجتماعية تزيد مئات المرات على قيمة ما تناوله من غذاء، ويذهب الفارق إلى الرَّأسمالي بوصفه قيمة زائدة. والعامل، لأنه يُؤجَّر عادةً وفق

حد الكفاف، يختار دائمًا أرخص السلع القادرة على منحه أعلى قدر من الطَّاقة؛ لذلك يحتل الخبز والفول والبطاطس والباذنجان والزيوت الرخيصة مكانة أساسيَّة في غذاء الطَّبقة العاملة، إذ تجمع بين انخفاض الثمن وارتفاع القدرة الحراريَّة، فتتيح للعامل وأسرته البقاء على قيد الحياة ومن ثم الاستمرار في إنتاج القيمة الزَّائدة المتجسدة في منتوج زائد يتدفق إلى خزائن الرأسمالي ليعيد تراكمه من جديد.

فإذا تغلغلنا في عمق عملية الإنتاج الرَّأسماليّ، وقمنا بتحليل علاقات قُوى الإنتاج عند أعلى مستوًى من مستويات التَّجريد؛ فسنجد أن السلعة، وفقًا للأمثلة الثلاثة أعلاه، لم تصبح نتيجة العَمل الحي (الَّذي يتمثل في قوة العمل) والعَمل المختَزن (الَّذي يتجسد في مواد العمل وأدوات العمل) فحسب، بل صارت نتيجة: العَمل الحي الَّذي يبذله العمال + العمل المختزن في المواد والأدوات بل وفي العُمال أنفسهم + العمل الزَّائد (الَّذي هو عملٌ حيٌّ غير مدفوع الأجر). وبالتَّالي تُصبح قِيمة السلعة، كما يصبح مُنظِّمها ووفقًا لقانون القيمة هو كمية الطَّاقة الضروريَّة الكليَّة، بمعنى العمل الاجتماعي (الحي والمختَزن والزَّائد)، ومن ثم؛ فكلَّما زادت هذه الطَّاقة الضروريَّة الكليَّة كلَّما زادت القيمة، وكلَّما انخفضت تلك الطَّاقة كلَّما انخفضت القِيمة. تكوين القِيمة، وبالتبع مُنظمها، لا يتغيران. هما فقط يتطوران من (العمل الحي) إلى (العمل الحي+ العمل المختَزن) ثم إلى (العمل الحي+ العمل المختَزن+ العمل الزَّائد).[19]

ولقد افترضنا في المثال الأول وجود رأسمالي واحد يحتكر السُّوق ويستأثر بكل القِيمة الزَّائدة الَّتي ينتجها العمال. فلنفترض الآن أن السُّوق أصبح يضم أربعة رأسماليين بدخول ثلاثة جدد. ومع بقاء كتلة الربح الكليَّة، المحدَّدة بحجم الطلب الاجْتماعيّ، ثابتة، فإن هؤلاء الرأسماليين سيقتسمونها بينهم. فإذا كانت كتلة الربح 3600 مليون وحدة، نال كل واحد منهم 900 مليون وحدة، شريطة أن يسمح الْفن الإنتاجيّ السَّائد بتغيير تركيب الرَّأسمال من التوليفة 400 + 300 + 300 إلى التَّوليفة 100 + 75 + 75؛[20] أي مئة مليون لقوة العمل، وخمسة وسبعين مليونًا لمواد العمل، وخمسة وسبعين مليونًا لأدوات العمل. عندئذٍ تتكوَّن قيمة المنتوج الكلّي لكل رأسمالي من العمل الحي (100) + العمل المختزن (150) + العمل الزائد (900)، فتخرج السلعة من المصنع بقيمتها الاجتماعيَّة البالغة 1150 وحدة، ثم تبدأ في السوق رحلتها مع تقلُّبات الأثمان صعودًا وهبوطًا حول هذه القيمة.

ولو دخل رأسمالي خامس إلى السُّوق بتقنية جديدة وتوليفة مختلفة، لنقل: 45 + 25 + 30، فإنه سيحصل بدوره على نصيبه من كتلة الربح، أي 720 مليون وحدة، لكنه يتفوق على منافسيه لأنه يحقق هذا الربح بإنفاق قيمة أقل. فهو ينفق مئة مليون وحدة فحسب ويحصل على 720 مليونًا، بينما ينفق الآخرون 250 مليون وحدة ليحصلوا على الربح نفسه. وهكذا يجني المشروع الجديد ربحًا إضافيًا فرقيًا مقداره 150 مليون وحدة. غير أن هذا الوضع لا يدوم طويلًا؛ فمع انتشار التقنية الجديدة بين

المصانع تتساوى التوليفات الإنتاجيَّة، وتغدو القيمة الاجتماعيَّة الجديدة للسلعة مؤلَّفة من 45 لقوة العمل + 25 لأدوات العمل + 30 لمواد العمل + 720 للقيمة الزَّائدة، أي 820 مليون وحدة. وبذلك تنخفض القيمة الاجتماعيَّة المتداولة من 4600 مليون وحدة إلى 4100 مليون وحدة. ومن هنا نلاحظ أن ارتفاع الإنتاجيَّة يؤدّي إلى انخفاض القِيمة الاجتماعيَّة للسلع، مع بقاء إمكانية تحقيق أرباح إضافيَّة قائمة طالما ضُخَّ في التداول مقدار نقديّ أكبر.

وفي الحياة اليوميَّة تتخذ هذه السعرات الحراريَّة شكلها المادي في وحدات النقود. فالعامل لا يقبض من رب العمل سعرات حراريّة مباشرة، بل وحدات نقدية تعبِّر كل منها عن مقدار معيَّن من هذه السعرات. ومن يحمل هذه الوحدات يستطيع أن يبادلها بمواد غذائية تمده بالطَّاقة اللازمة للحياة والعمل، أو بخدمات الطبيب والمعلم والمحامي وغيرهم. فهؤلاء جميعًا يحتاجون بدورهم إلى قدر محدد من السعرات الحراريَّة كي يستمروا في الحياة والعمل. وحين يتلقَّون النقود المعبرة عن هذه الطَّاقة يستطيعون بدورهم أن يحصلوا بها على الغذاء أو غيره من ضرورات المعيشة، من ملبس ومسكن وعلاج، وبذلك يجددون إنتاج أنفسهم ويجددون إنتاج طبقتهم داخل المجتمع.

وعلى الرغم من توافق نتائجنا مع ما توصل إليه علم الاقتصاد السياسي بشأن العمل الزّائد، فإن الاعتماد على السُّعرات الحرارية كوحدة قياس يقدم فوائد تتجاوز مجرد مقارنة الأعمال المختلفة من حيث المشقة والبراعة أو إيجاد مقياس ووحدة ثابتة للقيمة. فهو يتيح أيضًا توسيع مفهوم العمل المنتج الَّذي يولد القِيمة الزّائدة. فقد شكّل قياس المجهود في قطاع الخدمات عقبة كبيرة أمام الاقتصاد السّياسيّ، مما أدى غالبًا إلى استبعاد العاملين في هذا القطاع من دائرة إنتاج القيمة الزَّائدة. وهنا تتجلى الأهمية العمليَّة، لا العلميَّة فقط، لاستخدام السُّعرات الحرارية كوحدة قياس ثابتة، إذ تمكّننا من معرفة قيمة كل عمل بدقة علميَّة، سواء في قطاع الخدمات (مثل الطبيب المأجور) أو في إنتاج السلع المادية (مثل عامل المصنع)، وبالتالي تقدير حجم القيمة الزَّائدة المنتجة سنويًا داخل الاقتصاد القومي.[21]

خاتمة

يخلص هذا البحث إلى أن أزمة الاقتصاد السياسي لم تكن في جوهر "نظرية القيمة"، إنما في عجز أدواتها عن صياغة مقياس موضوعي ومستقل. إن الاعتماد التاريخي على "الزمن" كمعيار للقيمة لم يؤدِّ فقط إلى تعثر النظرية، بل أنتج أيضًا جملة من التفسيرات المشوهة والنظريات القاصرة، مثل تلك التي حاولت تفسير علاقات الإنتاج الدولية أو آليات الاستغلال عبر مفاهيم أخلاقيَّة أو انطباعية بعيدة عن لغة الأرقام العلميَّة.

من خلال تصحيح مقياس القيمة عبر وحدة "السعرة الحرارية الضرورية" (NC)، نكون قد وضعنا حدًا لهذا التخبط النظري. فالمقياس الجديد ينقل القيمة من حيز التجريد الغامض إلى حيز الطاقة

الفيزيائية المتجسدة، مما يسمح لنا بقياس "العمل الاجتماعي" (الحي والمختزن والزائد) بدقة متناهية. هذا التصحيح لا يكتفي بإعادة بناء الصرح الذي شيده مؤسسو الاقتصاد السياسي على أسس أكثر صلابة، بل يُطهِّر الاقتصادَ السياسيَّ من النظريات الخاطئة التي وُلدت نتيجة المقياس المشوَّه، ويمنحنا القدرة على حساب القيمة الزائدة بوصفها قيمةً رقميةً مجردةً لا تقبل التأويل، سواء في قطاع الصناعة أو في قطاع الخدمات. إنَّ العودة إلى الطاقة هي عودةٌ إلى "العلم"، وهي السبيل الوحيد لاستعادة الاقتصاد السياسي قدرته على إنتاج قوانين علمية موضوعية تفسِّر الواقع الاجتماعي بمعزلٍ عن تقلّبات السوق أو أدبيات الشعور بالظلم.

الهوامش والإحالات

(1) سنتجاوز هنا المعالجات التاريخية المبكرة جانبًا، وخصوصًا تلك الخاصة بأرسطو وابن خلدون.

(2)

"Labour was the first price, the original purchase-money that was paid for all things. It was not by gold or by silver, but by labour, that all the wealth of the world was originally purchased… Labour, therefore, is the real measure of the exchangeable value of all commodities." Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, ed. R. H. Campbell and Andrew S. Skinner, 2 vols. (Oxford: Oxford University Press, 1976), 1:47–48, bk. 1, chap. 5**.**

(3)

"But though labour be the real measure of the exchangeable value of all commodities, it is not that by which their value is commonly estimated. It is often difficult to ascertain the proportion between two different quantities of labour. The time spent in two different sorts of work will not always alone determine this proportion. The different degrees of hardship endured, and of ingenuity exercised, must likewise be taken into account." Smith, *Wealth of Nations*., 47.

(4) بدءًا من غياب المقياس السليم للقيمة، أصبحت عقيدة قياس القيمة بالنقود مهيمنة في الاقتصاد السياسي. وقد تسللت لاحقًا إلى النظرية الرسمية، وأصبح الطلاب يحفظون عن ظهر قلب مبدأً لا علاقة له بالعلم، وهو أن النقود هي مقياس القيمة! في مدى سيطرة هذا المبدأ في تاريخ الاقتصاد السياسي، انظر:

Samuel Bailey, Money and Its Vicissitudes in Value; as They Affect National Industry and Pecuniary Contracts: with a Postscript Join-Stock Banks (London: Effingham Wilson, 1837), 3;

David Buchanan, Inquiry into the Taxation and Commercial Policy of Great Britain with Observations on the Principles of Currency, and of Exchangeable Value (Edinburgh: William Tait, 1848), 231;

Nicholas Barbon, A Discourse of Trade, ed. Jacob H. Hollander (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1905), 16;

John Gray, Lecture on the Nature and Use of Money (Edinburgh: Adam and Charles Black, 1848), 79;

W. Petty, The Political Anatomy of Ireland, in C. H. Hull, ed., The Economic Writings of Sir William Petty (Cambridge: Cambridge University Press, 1899), vol. 1, 183;

J. H. Marcet, Conversations on Political Economy, in which the elements of the science are familiarly explained (London: Longman, 1816), 297;

J. R. McCulloch, Essays on Interest, Exchange, Coins, Paper Money, and Banks (Philadelphia: A. Hart, Late Carey and Hart, 1851), 84;

R. Cantillon, Essay on the Nature of Trade in General, trans., ed., and with an introduction by A. E. Murphy (Indiana: Liberty Fund, 2015), 53;

Dudley North, Discourses upon Trade; principally directed to the cases of the interest, coynage, clipping, increase of money, ed. Jacob Harry Hollander (Montana: Kessinger Publishing, 2010), 10;

Jacob Vanderlint, Money Answers All Things. Or, An Essay to Make Money Sufficiently Plentiful (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1914), 12.

(**5**)

"It is adjusted, however, not by any accurate measure, but by the higgling and bargaining of the market, according to that sort of rough equality which, though not exact, is sufficient for carrying on the business of common life... which, though it may be made sufficiently reasonable, is not founded upon any natural principle, and is not distinguished by any particular lustre**.**" Smith, Wealth of Nations., 47-8.

(**6**)

David Ricardo, On the Principles of Political Economy and Taxation, ed. Piero Sraffa, vol. 1 of The Works and Correspondence of David Ricardo (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), 6.

(**7**)

"It is necessary for me also to remark, that I have not said, because one set of labourers are employed for a year on producing one commodity, and another set of labourers are employed for the same time on producing another, that the values of the commodities should be one and two thousand pounds; but that they should be in the proportion of two to one; and that is the proportion in which they would be exchanged**.**" Ricardo, The Principles., 12 **.**

(**8**)

"May not gold be considered as a commodity produced with such proportions of the two kinds of capital as approach nearest to the average quantity employed in the production of most commodities? May not these proportions be so nearly an intermediate momentum between the two extremes, the one where little fixed capital is used, and the other where little labour is employed, as to form a just mean between them**"?** Ricardo, The Principles., 14.

(9) انظر: **Ricardo,**

***The Principles,* 184.**

(10) لا شكّ أن ماركس تلقّى أفكار أسلافه بوعيٍ نقديّ، فرفعها إلى مستوى تحليليّ أعمق؛ إذ استطاع، بعد سنواتٍ من الصراع مع المعضلة نفسها التي شغلت من سبقوه، أن يحلّ اللغز الذي حيّر ريكاردو حول السبب في بقاء الأجور، على الدوام، دون القيمة التي يخلقها العمل. فبينما تجاوز ريكاردو هذه المسألة مكتفيًا بالتركيز على العلاقات النسبية بين السلع، نفذ ماركس إلى صميم القضية، كاشفًا أن العامل لا يبيع عمله، بل يبيع قوّة عمله؛ وبذلك يصبح من الضروري أن تتجاوز القيمة التي يخلقها العمل خلال عملية الإنتاج القيمةَ التي يتلقّاها العامل في صورة أجرٍ لا يُقصد به سوى تأمين وسائل معيشته.كما أعاد ماركس النظر في التقسيم الذي صاغه أسلافه للرأسمال الموظف في الإنتاج؛ إذ ذهب سميث وريكاردو إلى أن هذا الرأسمال ينقسم إلى رأسمال أساسي ورأسمال دائر. وقد أسّس سميث هذا التمييز على انتقال ملكية الجزء المستهلَك من الرأسمال، في حين أرجعه ريكاردو إلى درجة الدوام. غير أن ماركس أعاد بناء هذا التقسيم على أساسٍ أعمق، مبتدئًا من تحليل القيمة نفسها؛ فميّز بين الرأسمال الثابت والرأسمال المتغيّر. ويشير الأول إلى ذلك الجزء من الرأسمال الذي يدخل عملية الإنتاج ويغادرها دون أن يغير قيمته، بينما يشير الثاني إلى الجزء الذي تتغيّر قيمته داخل

العملية الإنتاجية، فيغدو مصدر القيمة الزائدة. وقد اقترن هذا التطوّر التحليلي بإعادة فتح مسألة إعادة الإنتاج الاجتماعي على نطاقٍ موسّع، وبنقدٍ حاسمٍ لنظرية التوزيع؛ إذ يكشف تحليل ماركس أن الرأسمال يُنتج قيمة زائدة تتوزّع في صور ربح وفائدة وريع، بينما يظل العامل خالق هذه القيمة دون أن ينال نصيبًا منها. وذلك على خلاف التصوّر لدى سميث وريكاردو، الذي افترض أن القيمة الزائدة بفعل العمل تنحلّ مباشرةً إلى دخولٍ اجتماعية مثل الأجور والربح والريع. ومع ذلك، فإن الإطار النظري الذي ورثه ماركس وطوّره يظلّ معرّضًا للاهتزاز في صميمه العلمي إذا ما اختُبر على أساس مقياسٍ غير صحيح للقيمة؛ فعند هذه النقطة يغدو البناء التحليليّ بأسره عرضةً لانهيارٍ كامل.

(11)

"The different proportions in which different sorts of labour are reduced to unskilled labour as their standard, are established by a social process that goes on behind the backs of the producers." Karl Marx, Capital: A Critique of Political Economy, trans. Samuel Moore and Edward Aveling, ed. Frederick Engels, vol. 1 (New York: International Publishers, 1967), 44. "Die verschiedenen Proportionen, worin verschiedene Arbeitsarten auf einfache Arbeit als Maßeinheit reduziert werden, werden durch einen gesellschaftlichen Prozeß bestimmt, der sich hinter dem Rücken der Produzenten vollzieht" Karl Marx, Das Kapital: Kritik der politischen Ökonomie, Bd. 1, in Marx-Engels-Werke (MEW), Bd.23 (Berlin: Dietz Verlag, 1962), 59. Following in Marx's footsteps, Garaudy wrote: "When we recapitulate all the factors (quality of labor, length of apprenticeship, etc.), it can be seen that the spontaneous regulation of the market permits the establishment of new relationships: 1 hour of a fitter's labor will be equivalent to 1½ hours of a weaver's labor, etc." Roger Garaudy, Karl Marx: The Evolution of His Thought, trans. Nan Apotheker (New York: International Publishers, 1967), 154.

(12)

"How, then, is the magnitude of this value to be measured? Plainly, by the quantity of the value-creating substance, the labour, contained in the article. The quantity of labour itself is measured by its duration, and labour-time in its turn finds its standard in weeks, days, and hours." Marx, Capital, 1:38. "Wie wird nun die Größe des Werts gemessen? Durch das Quantum der wertbildenden Arbeit. Die Quantität der Arbeit selbst mißt sich durch ihre Dauer, die Arbeitszeit, und die Arbeitszeit wiederum hat ihren Maßstab an bestimmten Zeitabschnitten, wie Stunde, Tag usw." Marx, Das Kapital, Bd. 1 (MEW 23), 53.

(13) انظر:

Marx, Capital, 1:94. "Das Gold wird nur Maß der Werte, weil Waren ihre Werte in ihm messen." Marx, Das Kapital, MEW 23:109.

(14) للمزيد من الشرح والنقد، انظر:

M. Adel Zaky, "A Critique of the Functions of Money," International Affairs Forum, Washington, D.C., December 22, 2025; M. Adel Zaky, "Qu'est-ce que la monnaie?" Industrial Economics Review 15, no. 2 (2025): 377–402.

(15) انظر:

Marx, Capital, 1:47. "In der Wertgegenständlichkeit der Waren ist kein Atom Naturstoff enthalten" (Marx, Das Kapital, MEW 23:62)

غير أن الحقيقة هي أن ماركس لم يصرّح قط بأن "القيمة غير قابلة للقياس". والفارق هنا جوهري؛ إذ إن ماركس يميّز باستمرار بين القيمة بوصفها شيئًا ليس كيانًا ماديًا محسوسًا، فلا يمكن رؤيتها أو لمسها أو وزنها، وبين كونها مع ذلك قابلة للقياس. غير أن هذا القياس لا يتمّ قياسًا فيزيائيًا، إنما قياسًا

اجتماعيًا. وعلى هذا النحو، فإن القيمة لدى ماركس، كما لدى ويليام بيتي وكانتيون وآدم سميث وريكاردو، تُقاس بزمن العمل الضروري اجتماعيًا. وهو قياس بالفعل، لكنه ليس من طبيعة قياس الطول أو الوزن أو درجة الحرارة. وعليه، حين يصرّح ماركس قائلًا: "في موضوعية قيمة السلع لا تدخل ذرّة واحدة من مادةٍ طبيعية"

"In der Wertgegenständlichkeit der Waren ist kein Atom Naturstoff enthalten"

فإنه لا يعلن "موت القياس". بل إن كل ما يقرّره ببساطة هو أن القيمة ليست خشبًا، ولا حديدًا، ولا وزنًا ذريًا. غير أن مدرسة الاطمئنان الفكري تلقّت هذه العبارة كما لو كانت ترخيصًا أبديًا للتملّص من المسألة؛ فطالما أنه لا توجد "ذرّة طبيعية"، فلا ينبغي إذًا السُّؤال عن المقياس! وهكذا تحوّل نفي الفيزياء إلى نفيٍ للحساب، وأضحت العبارة **(kein Atom Naturstoff)** تعويذة تُستخدم لإخماد كل بحثٍ لاحق. غير أن المفارقة الصارخة تكمن في أن ماركس نفسه، في الجملة التالية تقريبًا، لا يرى في القيمة شيئًا سوى: "كتلٍ معيّنة من زمن العمل المتجسد".

"Als Werte sind die Waren nur bestimmte Massen geronnener Arbeitszeit." Marx, Das Kapital, Band I, Kapitel I, MEW 23, S. 62.

(**1**6)

"It is not necessary for us to search for a practical measure of value which would make possible the equalization of the products of labor on the market. The task of the theory of value is entirely different. It is a theoretical and not a practical task…The economists who sought a practical measure of value were mistaken in their understanding of the task of the theory of value…The theory of value does not search for an external measure of value. It seeks to explain the causes and the inner nature of value…Abstract labor is not physiological expenditure of human energy, but a social form of labor…Socially necessary labor time is not a directly given magnitude, but is established through the social process of equalization of labor on the market." Isaak Illich Rubin, Essays on Marx's Theory of Value, trans. Miloš Samardžija and Fredy Perlman (Detroit: Black & Red, 1972), see esp. 131–36, 147–48, 153, 158, 167–172.

(17) أمّا الأداة التي تمكّننا من قياس هذه الطاقة فهي المسعر الحراري (**Calorimeter**)، وهو جهاز يُستخدم لقياس الطاقة الحرارية التي يطلقها الجسد أثناء بذل الجهد. وبوساطته يمكن تحديد مقدار الطاقة التي ينفقها الإنسان خلال العمل؛ أي مقدار القيمة التي تتجسّد في المنتج.

(18) فيما يتعلّق بالمناقشات العلميّة حول قياس الجهد الإنساني بوحدات السُّعرات الحرارية، انظر:

Marion Bennion, Introductory Foods, 7th ed. (New York: Macmillan Publishing Co., 1974), 123 ff. Allan Camron and Yvonne Collymore, The Science of Food and Cooking (London: Edward Arnold, 1979), 6543–7654. Robert Weber, Heat and Temperature Measurement (New York: Prentice-Hall, 1950), chap. 10, "Calorimetry," 171–189. D. Fenna, Elsevier's Encyclopedic Dictionary of Measures (Amsterdam: Elsevier Science B.V., 1998), 72. Handbook on Human Nutritional Requirements (Geneva: W.H.O., 1974). Temperature: Its Measurement and Control in Science and Industry, Papers presented at the Symposium held in New York City, November 1939, under the auspices of the American Institute of Physics (New York: Reinhold Publishing Corporation, 1941), chap. 6, "Temperature and its Regulation in Man," 525–575.

(19) في استكمال نظرية القيمة من خلال إدماج الزمن في التحليل:

M. Adel Zaky, Critique of Political Economy, vol. 1 (Cairo: Hindawi Foundation, 2021), pt. 2, chap. 3; M. Adel Zaky, "Value / Time: An Essay on the Principles of Political Economy," African Journal of Economic Review 13, no. 2 (June 2025): 90–103.

(20) يجب الوعي بأن القيمة تتحدد وفق الفن الإنتاجي السائد، لا وفق المتوسط الحسابي كما فعل ماركس على نحوٍ خاطئ في نموذجه لـ ثمن الإنتاج. وذلك لأن متوسط القيمة الزائدة، الذي يُضطر الرأسمالي إلى قبوله عندما يُجبر على تركيب رأسماله وفق متوسطٍ حسابي معيّن، والذي ينشأ من قسمة القيم الزائدة الفردية للمصانع على مجموع الرأسمال الاجتماعي داخل فرعٍ إنتاجي معيّن، يبدو كما لو أنه قد هبط على ثمن التكلفة من السماء؛ إذ لم يكن مقدارًا من العمل قد تجسّد فعلًا في المنتوج. وهذا يتعارض مع قانون القيمة، الذي يقضي بأن القيمة، وفق الفن الإنتاجي السَّائد، ليست سوى كمية العمل (الحيّ، والمختزن، والفائض) التي تتجسّد فعليًا داخل المنتوج نفسه.

(21) إن دور استخدام السُّعر الحراري الضروري بوصفه وحدةً لقياس القيمة لا يقتصر على توفير مقياسٍ موضوعيّ وعلميّ ومستقرّ قادرٍ على قياس القيمة في كلٍّ من قطاع السلع وقطاع الخدمات؛ بل يمتدّ إلى إعادة نظرٍ جذرية في جميع النظريات القائمة على قانون القيمة، كنظرية التبادل غير المتكافئ، كاشفًا عن هشاشتها بسبب اعتمادها على مقاييس تفتقر إلى الأساس العلمي. في نقد هذه النظرية في ضوء المقياس الصحيح للقيمة، انظر:

M. Adel Zaky, "Main Critical Comments Regarding A. Emmanuel's Theory of Unequal Exchange," Economic Consultant 1, no. 1 (March 2026): 102–128, https://doi.org/10.46224/ecoc.2026.1.6.

المصادر

Bailey, Samuel. Money and Its Vicissitudes in Value; as They Affect National Industry and Pecuniary Contracts: with a Postscript Join-Stock Banks. London: Effingham Wilson, 1837.

Barbon, Nicholas. A Discourse of Trade. Edited by Jacob H. Hollander. Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1905.

Bennion, Marion. Introductory Foods. 7th ed. New York: Macmillan Publishing Co., 1974.

Buchanan, David. Inquiry into the Taxation and Commercial Policy of Great Britain with Observations on the Principles of Currency, and of Exchangeable Value. Edinburgh: William Tait, 1848.

Camron, Allan, and Yvonne Collymore. The Science of Food and Cooking. London: Edward Arnold, 1979.

Cantillon, Richard. Essay on the Nature of Trade in General. Translated and edited by A. E. Murphy. Indiana: Liberty Fund, 2015.

Fenna, Donald. Elsevier's Encyclopedic Dictionary of Measures. Amsterdam: Elsevier Science B.V., 1998.

Garaudy, Roger. Karl Marx: The Evolution of His Thought. Translated by Nan Apotheker. New York: International Publishers, 1967.

Gray, John. Lecture on the Nature and Use of Money. Edinburgh: Adam and Charles Black, 1848.

Marcet, Jane Haldimand. Conversations on Political Economy, in which the elements of the science are familiarly explained. London: Longman, 1816.

Marx, Karl. Capital: A Critique of Political Economy. Translated by Samuel Moore and Edward Aveling. Edited by Frederick Engels. Vol. 1. New York: International Publishers, 1967.

Marx, Karl. Das Kapital: Kritik der politischen Ökonomie. Bd. 1. In Marx-Engels-Werke (MEW), Bd. 23. Berlin: Dietz Verlag, 1962.
McCulloch, John Ramsay. Essays on Interest, Exchange, Coins, Paper Money, and Banks. Philadelphia: A. Hart, Late Carey and Hart, 1851.
North, Dudley. Discourses upon Trade; principally directed to the cases of the interest, coynage, clipping, increase of money. Edited by Jacob Harry Hollander. Montana: Kessinger Publishing, 2010.
Petty, William. The Political Anatomy of Ireland. In The Economic Writings of Sir William Petty, edited by C. H. Hull, vol. 1. Cambridge: Cambridge University Press, 1899.
Ricardo, David. On the Principles of Political Economy and Taxation. Edited by Piero Sraffa. Vol. 1 of The Works and Correspondence of David Ricardo. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
Rubin, Isaak Illich. Essays on Marx's Theory of Value. Translated by Miloš Samardžija and Fredy Perlman. Detroit: Black & Red, 1972.
Smith, Adam. An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. Edited by R. H. Campbell and Andrew S. Skinner. 2 vols. Oxford: Oxford University Press, 1976.
Vanderlint, Jacob. Money Answers All Things. Or, An Essay to Make Money Sufficiently Plentiful. Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1914.
Weber, Robert. Heat and Temperature Measurement. New York: Prentice-Hall, 1950.
World Health Organization. Handbook on Human Nutritional Requirements. Geneva: W.H.O., 1974.
Zaky, M. Adel. Critique of Political Economy. Vol. 1. Cairo: Hindawi Foundation, 2021.
Zaky, M. Adel. “A Critique of the Functions of Money.” International Affairs Forum, December 22, 2025. https://www.iaforum.org/Content/ViewInternal_Document.cfm?contenttype_id=5&ContentID=21249.
Zaky, M. Adel. “Main Critical Comments Regarding A. Emmanuel’s Theory of Unequal Exchange.” Economic Consultant 1, no. 1 (March 2026): 102–128. https://doi.org/10.46224/ecoc.2026.1.6.
Zaky, M. Adel. “Qu’est-ce que la monnaie?” Industrial Economics Review, 15, no. 02 (2025): 377–402.
Zaky, M. Adel. “Value / Time: An Essay on the Principles of Political Economy.” African Journal of Economic Review 13, no. 2 (June 2025): 90–103.